

Distr.: General  
26 April 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز حلقة نقاش مجلس حقوق الإنسان بشأن التقدم والتحديات في  
معالجة مسائل حقوق الإنسان في سياق الجهود الرامية إلى القضاء  
على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠

موجز

أُعد هذا التقرير الموجز وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٠ الذي قرر فيه المجلس أن يعقد حلقة نقاش بشأن التقدم والتحديات في معالجة مسائل حقوق الإنسان في سياق الجهود الرامية إلى القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وعُقدت حلقة النقاش التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ في الدورة الحادية والثلاثين للمجلس. وعملاً بالقرار ٨/٣٠، دعا المجلس الجمعية العامة إلى أن أخذ التقرير الموجز بعين الاعتبار قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفي أثنائه. وسلط الضوء أيضاً على حلقة النقاش ومساهمة المجلس في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٧٠ المتعلق بطرائق تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-06755(A)



\* 1 6 0 6 7 5 5 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٤	.....	ثانياً - موجز النقاش
٤	.....	ألف - الملاحظات الافتتاحية
٦	.....	باء - لمحة عامة عن عروض المشاركين في حلقة النقاش
١٠	.....	جيم - مداخلات ممثلي الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول التي لها مركز المراقب والمراقبين الآخرين
١٢	.....	ثالثاً - الاستنتاجات
١٣	.....	رابعاً - موجز توصيات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

## أولاً - مقدمة

١ - قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٣٠ عقد حلقة نقاش في دورته الحادية والثلاثين بشأن التقدم والتحديات في معالجة مسائل حقوق الإنسان في سياق الجهود الرامية إلى القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان. ودعا المجلس مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الاتصال بالدول وجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وهيئات المعاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني بغية ضمان مشاركتها في حلقة النقاش.

٢ - وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً في قراره ٨/٣٠ إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان إعداد تقرير موجز عن حلقة النقاش وتقديمه إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين، ودعا المجلس الجمعية العامة إلى أخذ التقرير الموجز بعين الاعتبار قبل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفي أثنائه. وتلبية لذلك الطلب، يتوخى هذا التقرير دعم الالتزام بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ والإسهام في المناقشات التي تدور في الاجتماع الرفيع المستوى. وسلط الضوء أيضاً على حلقة النقاش ومساهمة المجلس في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٧٠ المتعلق بطرائق تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣ - وترأس حلقة النقاش التفاعلي نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، بتراند دي كرومبرغي، وتولى تيسير الحلقة الممثل الدائم لموزامبيق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بيدرو أفونسو كوميساريو. وأدلت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، كيت جيلمور، ببيان افتتاحي عُرض بعده شريط فيديو مدته ثلاث دقائق بعنوان خمسة عشر عاماً من التصدي للإيدز في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥<sup>(١)</sup>. وأدلى بكلمة رئيسية نائب المدير التنفيذي في برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، لويس لوريس. وشارك في الحلقة كل من الموظف المكلف بالحملة العامة في تحالف إندونيسيا لمكافحة الإيدز، آيو أوكتارياني، ووزيرة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في غانا، نانا أوي ليثور، ونائب رئيس قطاع الإنتاج والابتكار في مجال الصحة بمؤسسة أوزفالدو كروز فاونديشن (فيوكروز) في وزارة الصحة بالبرازيل، وعضو الفريق الرفيع المستوى المعني بفرص الحصول على الأدوية، خورخي بيرموديز، والمدير التنفيذي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، مارك دييول، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، دينيوس بوراس.

(١) أصدره برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

٤- وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية الموجزة التي أدلى بها المشاركون في حلقة النقاش، شجعت الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المراقبين على التدخل بطرح أسئلة وإبداء تعليقات وتبادل الممارسات الجيدة وطرق التحديات المطروحة إضافة إلى تقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً. وأتاحت حلقة النقاش منبراً للخبراء وممثلي الفئات السكانية المتضررة لاستعراض التقدم الذي أُحرز في معالجة مسائل حقوق الإنسان في سياق الجهود الرامية إلى القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ وشمل ذلك النجاحات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

## ثانياً- موجز النقاش

### ألف- الملاحظات الافتتاحية

٥- قالت نائبة المفوض السامي في ملاحظاتها الافتتاحية إنه قد أُحرز تقدم كبير بعد مضي ٢٠ عاماً على صدور المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان بالمقارنة مع الأيام الأولى للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي اتسمت بالخوف والهلع. وأكدت أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمكن أن يُعالج اليوم بوصفه مرضاً مزمنياً إذا أُتيحت إمكانية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وخدمات الرعاية الصحية الفعالة وكانت في المتناول، ووجهت الاهتمام إلى الأدلة التي تثبت أن تُهج حقوق الإنسان تعزز فعالية برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦- واستطردت قائلة إن التحديات المتعددة لحقوق الإنسان وقفت في طريق القضاء على وباء الإيدز وإن عدم احترام حقوق الإنسان قد أفضى إلى نتائج صحية سيئة. وفي هذا الخصوص، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن الفقر وانعدام المساواة والتمييز عوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية وأن الوصم والتمييز يشكّلان باستمرار عقبتين رئيسيتين أمام تشخيص أمراض المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو حصولهم على العلاج أو الكشف عن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى سبيل المثال، فإن القواعد والممارسات المجتمعية التي تضع المرأة في مكانة أدنى في المجتمع مسؤولة جزئياً عما آلت إليه الأوضاع الصحية للمرأة واستمرت معدلات الوفيات الناجمة عن الإيدز في الارتفاع بين المراهقين طوال الفترة التي كان يجري فيها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من التراجع في أوساط الفئات العمرية الأخرى.

٧- وأكدت نائبة المفوض السامي أن من الأهمية بمكان، إذا ما أُريدَ إعمال حقوق الإنسان للجميع وعدم إغفال أحد، القضاء على ظاهرة التمييز وتذليل العقبات التي تواجهها الفئات السكانية المهمشة في الحصول على الرعاية الصحية والتي يجب تمكينها للمشاركة في رسم سياسات ترمي إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذها. وفي هذا الخصوص، تكسب أهمية خاصة مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في عدم التمييز والحصول على المعلومات والخصوصية والسرية.

٨- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن الافتقار إلى تغطية صحية شاملة وعدم إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية شاغلان من شواغل حقوق الإنسان يكتسيان أهمية محورية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن منظور حقوق الإنسان تقتضي التغطية الصحية الشاملة تهيئة ظروف تتاح فيها لكل شخص محتاج إمكانية الحصول على العناية والخدمات الطبية الملزمة ومن المهم تجاوز مجرد توسيع نطاق التغطية وضمان التركيز على الوصول العادل للجميع. وشددت على أن الحرية العلمية أتاحت تحقيق أوجه تقدم كبيرة في التكنولوجيات الصحية لكنها جاءت مقترنة بحق كل فرد في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. ومع ذلك، أجيّزت أسبقية حقوق الملكية الفكرية على حماية الصحة العامة مما حدّ بشدة من إمكانية الحصول على الأدوية لإنقاذ حياة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللحفاظ على صحتهم.

٩- ولاحظت نائبة المفوض السامي أن الأمين العام أنشأ فريقاً رفيع المستوى، بالاستناد إلى توصية اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون، لاقتراح حلول لعلاج عدم الاتساق في السياسات المنتهجة في هذا المجال، وأشارت إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عضو نشط في فريق الخبراء الاستشاري الذي يساند ذلك الفريق. وفي الختام ذكّرت بأن اعتبارات حقوق الإنسان حيوية للمضي قدماً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي السبيل الرئيسي لإحراز المزيد من التقدم. ودعت إلى المساءلة بإشراك المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل الوفاء بالالتزام بوضع حد للوصم والتمييز، كما دعت الحكومات إلى إتاحة الرعاية الصحية للجميع من هم في حاجة إليها.

١٠- وأشار الدكتور لوريس في كلمته الرئيسية إلى أن هناك فرصة تاريخية متاحة في الوقت الحاضر لا يمكن إضاعتها للقضاء على الإيدز قبل انقضاء حياتنا. وحدد الاجتماع الرفيع المستوى القادم في نيويورك باعتباره الفرصة المتاحة لإرساء الالتزامات المطلوبة من أجل وضع العالم على المسار اللازم للقضاء على الإيدز بوصفه خطراً يهدد الصحة العامة. ودعا مجلس حقوق الإنسان والسفراء إلى ضمان جعل حقوق الإنسان في صلب المناقشات التي تدور في الجمعية العامة. وأوضح أن الجميع مسؤول عن القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، نظراً إلى تيسر الأدوات اللازمة لذلك. وتكتسي حقوق الإنسان أهمية أكثر من أي وقت مضى في الكفاح للقضاء على الإيدز اليوم لأن تاريخ النجاح في مكافحة ذلك الوباء لم يكن متكافئاً. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في هذا المجال، لم يكن الحال كذلك بالنسبة إلى الجميع. وقال الدكتور لوريس إن العجز عن حماية حقوق الإنسان، ولا سيما الأشخاص الأكثر تعرضاً لوباء الإيدز وتضرراً منه يكتسي في الوقت الحاضر أهمية أكبر من أي وقت مضى في إحداث الفرق بين الحياة والموت. وشدد على أنه ما لم نقوم بإزالة الحواجز القانونية والسياساتية التي تفضي إلى ترك الأشخاص لمصيرهم فإننا لن نتمكن من وضع حد لوباء الإيدز.

١١ - وأكد أن الأولوية الحالية تكمن في التصدي للعوامل الأساسية التي تمنع إحراز التقدم في مكافحة الإيدز وأن التحدي الماثل اليوم هو جعل حقوق الإنسان أداة ناجعة في خدمة الناس. وشدد على أن التمييز في أماكن الرعاية الصحية أمر غير مقبول وأن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزالون إلى الآن يُحرَمون من الخدمات الصحية ويتعرضون للتمييز. ولاحظ أيضاً أنه، بالنظر إلى وجود الأدوات اللازمة لمكافحة الإيدز، ينبغي ألا تحدد النتائج فيما يخص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على أساس هوية هؤلاء الأشخاص أو المكان الذي يعيشون فيه. وحيث إن الجغرافيا أصبحت في الوقت الحاضر أقل أهمية مما كانت عليه في الماضي في تحديد فرص الحصول على العلاج، فإن العوامل التي تحدد التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وإمكانية الحصول على الخدمات أكثر من أي وقت مضى هي نوع الجنس أو الميل الجنسي أو التعرض للاحتجاز أو تعاطي المخدرات بالحقن أو كون الشخص من المشتغلين بالجنس. وأشار الدكتور لوريس إلى أن المعدلات الحالية للإيدز بين المشتغلين بالجنس مرتفعة بشكل غير مقبول في بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وأكد أيضاً أن ارتفاع معدل التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والفتيات أو بين المثليين ومغايري الهوية الجنسانية يرتبط بدرجة أقل بالناحية البيولوجية منه بالتحديات الاجتماعية والقانونية وتحديات حقوق الإنسان التي تواجهها تلك الفئات من السكان.

١٢ - وأشار الدكتور لوريس إلى التقدم العام المحرز في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حيث يعالج اليوم نحو ١٦ مليون شخص بالعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، لكنه أشار إلى أن هناك ٣٥ مليون حالة وفاة ناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويجب استخلاص العبر من ذلك. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في التصدي للإيدز، تكمن المفارقة في أنه على الرغم من كل ما حققه العلم من تقدم، لم يتم التوصل بعد إلى حل. وقال إن عدم احترام حقوق الإنسان وحمايتها هو المحدد الرئيسي للوباء. وأشار أيضاً إلى وجود أزمة علاج تلوح في الأفق مرتبطة بعدم كفاية تقديم خدمات العلاج وفرص الحصول على العلاج بسبب التكاليف والافتقار إلى أنظمة مجهزة بشكل ملائم. ودكر بالنجاحات التي تحققت في إحداث تحوّل عالمي في عملية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مدى السنوات العشرين الماضية فأكبر قوة محركة لها هي الحركات الاجتماعية. وكانت منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي تمثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، في طليعة من يحرز تقدماً في التصدي للإيدز بدءاً من المطالبة بحقوق الإنسان للمصابين وحتى إنشاء برامج لتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة والخدمات الصحية.

## باء - لمحة عامة عن عروض المشاركين في حلقة النقاش

١٣ - تحدث الميسر السيد كوميساريو عن الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، وأكد أن الرؤية الآن تتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وكرر مجدداً أن حلقة النقاش تدور في سياق

الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وأن تركيبة أعضاء الفريق تعكس الجهود التي يضطلع بها المجتمع المدني والخبراء وكيانات الأمم المتحدة المعنية والحكومات والناشطون في الميدان.

١٤ - ووصفت السيدة أوكتارياني تجربتها من حيث إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية من بداية تشخيص الإصابة الأولي وحتى دورها الحالي كمداخلة من أجل تمكين جماعتها وحمل لواء من لا صوت له، وأكدت أنه لا يمكن فصل الجهود المبذولة لمعالجة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز عن إعمال حقوق الإنسان للأشخاص المصابين به. فالنساء والشباب والأطفال هم في أغلب الأحيان من يتخلف عن الركب بسبب عدم تقديم العلاج اللازم إليهم وهو أمر غير عادل ويحتاج إلى التصحيح من خلال برامج ترمي إلى معالجة أوجه الضعف الخاصة بهم.

١٥ - وشددت السيدة أوكتارياني على أن الجهود الرامية إلى رفع مستوى خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه ستظل بلا معنى وبعبء المبال بدون الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان في البرامج والسياسات المتعلقة بالإيدز. ولا تزال فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية تعيش في خوف، ويلزم عدم معاملة متعاطي المخدرات معاملة مجرمين، وأكدت أن الحصول على الأدوية بأسعار معقولة حق من حقوق الإنسان ويجب إعطاء الأولوية للأشخاص على الأرباح. وفي هذا الخصوص، أشارت إلى الكيفية التي يمكن بها للاتفاقات التجارية، مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ، أن تعرض إمكانية الحصول على سلع منقذة للحياة.

١٦ - وعرضت السيدة ليشور تجربتها في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غانا التي شملت العمل كمحاميه في مجال حقوق الإنسان ودعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مركزها لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن موكلها الذين عملت كمداخلة عنهم لم يتمكنوا من الحصول على سبل انتصاف قانونية أو على الجبر عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تعرضوا لأوجه ضعف متزايدة وكانوا في كثير من الأحيان ضحايا لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن العنف الجنساني سائد في سياق ينتشر فيه التمييز والفقر على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال، كثيراً ما كان ضباط الشرطة المكلفون بإنفاذ القانون وحماية المواطنين متورطين في اعتداءات جنسية على الشباب المشتغلين بالجنس في الوقت الذي لم يتمكن فيه مقدمو الخدمة في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وإنفاذ القانون من توفير المساعدة لهم.

١٧ - وأشارت السيدة ليشور، في معرض حديثها عن أنجع الاستراتيجيات، إلى الدعوة والبحث والتدخلات المباشرة على جميع المستويات واستخدام القوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية. وقالت إنها استخدمت تلك الاستراتيجيات لتعزيز الإطار القانوني والسياسي، وأجرت عملية مراجعة تشريعية شاملة في غانا لتحديد الثغرات والشروع في إجراءات لإلغاء القوانين وتعديلها ومراجعتها من أجل تهيئة بيئة قانونية مواتية بدرجة أكبر. وكان

تقرير المراجعة أساسياً في رسم سياسة وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في غانا في عام ٢٠١١، ويعكف مجلس الوزراء على النظر في قانون يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد تلقت أيضاً دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إجراء بحث في مجال انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ضباط الشرطة ضد المشتغلين بالجنس. وأفضى ذلك إلى وضع مناهج ومن ثم تقديم التدريب إلى ضباط الشرطة والفئات السكانية الرئيسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأتاحت أيضاً برنامجاً تدريبياً هو الأول من نوعه لمقدمي الخدمات يتناول فئات السكان الرئيسية وحقوق الإنسان قدم للعاملين في إدارة الرعاية الاجتماعية ووحدة الشرطة المعنية بالعنف المنزلي ودعم الضحايا ولجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية. وأنشئ في عام ٢٠٠٨ مركز لحقوق الإنسان، وقد قدم ذلك المركز الدعم إلى ١ ٥٦٨ شخصاً في نهاية عام ٢٠١٥. وأخيراً، أشارت السيدة ليثور إلى إنشاء شبكة محامين يعملون بلا مقابل، وهي تضم ١٠٠ محامٍ مسجلين لمعالجة قضايا تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٨- وقال الدكتور بيرموديز إن الحواجز التي تعترض الحصول على الأدوية تشمل قواعد الملكية الفكرية والاحتكارات واحتكارات القلة وعدم القدرة على تحمّل التكاليف. وقد كافح العالم بشراسة على مدى ٢٠ عاماً لإيجاد توازن بين التجارة والصحة أو بين الابتكار والصحة وباءت محاولاته بالفشل. فالبرازيل كانت من أول البلدان في العالم التي أنشأت برنامجاً وطنياً للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٨٥. واستندت البرازيل في تصديدها إلى نهج قائم على حقوق الإنسان مع بذل الجهود لضمان حصول الجميع على الوقاية والعلاج، بطرق منها اتخاذ تدابير خاصة للتشجيع على عدم التمييز ومشاركة المجتمع المدني. وإن اتباع نهج شامل يمكن فيه تناول الوقاية والرعاية عن طريق الإنتاج العام المحلي أو من خلال الشراكات بين مؤسسات القطاع العام وفيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سيكون حالياً معرضاً للخطر بسبب أزمة العلاج التي تلوح في الأفق.

١٩- وإن تعيين ١٦ عضواً في الفريق الرفيع المستوى المعني بفرص الحصول على الأدوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مع رئيسين سابقين بوصفهما رئيسين مشاركين يُعتبر مؤشراً على الأهمية التي يوليها الأمين العام للأمم المتحدة لمسألة الحصول على الأدوية واعترافاً بوجود الملايين من الناس الذين لم يسايروا الركب على الرغم من كل التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية. ويتمثل نطاق ولاية الفريق في تقديم مقترحات بشأن كيفية معالجة عدم الاتساق السياسي في مجال الصحة العامة والتجارة وحقوق المخترعين المبررة وحقوق الإنسان. ولم يعد يستفيد من الابتكارات في العالم سوى المقتدرين وتشارف النظم الصحية على الانهيار وهذا الأمر ليس حكراً على بلدان الجنوب. وتتسم تلك الحالة بارتفاع أسعار المنتجات الجديدة بشكل كبير لا مبرر له وعدم القدرة على تحمّل تكاليف التكنولوجيات الجديدة. ويحتاج المجتمع الدولي إلى التحلي بالجرأة وإيجاد سبل كفيلة بتذليل العقبات التي تشمل الحواجز التنظيمية وحواجز الملكية الفكرية ومضاعفة جهوده لتعزيز النظم الصحية وضمان حياة صحية للجميع بما يتماشى مع الخطة الطموحة الملترَم بها في أهداف التنمية المستدامة.



٢٠- وذكر الدكتور دييول أن الصندوق العالمي قد صرف نحو أربعة مليارات على دعم البرامج المحلية التي تحول دون موت الملايين من الناس في مرحلة مبكرة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. وقال إن تقدماً كبيراً قد أُحرز من حيث إن برامج الوقاية والعلاج تنفذ في كل بلد تقريباً. ولا يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية على الأشخاص بصورة متساوية، وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك ليصبح أكثر شمولاً. وقد حدد الصندوق العالمي هدف حقوق الإنسان في استراتيجيته منذ عام ٢٠١١. وفي حالات كثيرة، انخفض تأثير منح الصندوق العالمي انخفاضاً كبيراً بسبب العوائق المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعترض تقديم الخدمات، مثل حرمان النساء والفتيات من إمكانية الحصول على الاختبار والعلاج.

٢١- وأشار الدكتور دييول إلى أن برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز وهو شريك مقرب من الصندوق العالمي قد حدد سبعة برامج رئيسية عملت على خفض العوائق المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعترض الخدمات، بما في ذلك برامج الإلمام بالنواحي القانونية التي يُشار إليها أيضاً باسم "اعرف حقوقك". بيد أن الاستثمار في تلك البرامج لا يزال ضئيلاً. واستحداث البرامج التي تعمل على إزالة العوائق التي تعترض حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها لإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات سيكون من بين الأهداف الرئيسية للإطار الاستراتيجي للصندوق العالمي للفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٢. وستركز الجهود المبذولة على ١٥ إلى ٢٠ بلداً من البلدان التي لديها احتياجات محددة إضافة إلى فرص خاصة متاحة لاستحداث البرامج وتوسيع نطاقها. والهدف هو زيادة الاستفادة من الخدمات ومواصلة استخدامها من خلال خفض مستويات الوصم والتمييز.

٢٢- وأكد السيد بوراس دور أوساط الرعاية الصحية بوصفها أماكن ينبغي للفئات السكانية الرئيسية أن تحصل فيها على الخدمات والمعلومات التي تحتاج إليها. ويواجه أشخاص في جميع أنحاء العالم أشكالاً مختلفة من التمييز فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وأثبتت الأدلة أن أوساط الرعاية الصحية هي من بين أكثر البيئات التي يتعرض فيها الأشخاص في أغلب الأحيان للوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية. وكثيراً ما يرتبط هذا التمييز من بين عوامل أخرى بنوع الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو السن أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية والتعبير عنها أو تعاطي المخدرات أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتشمل بعض مظاهر التمييز في أوساط الرعاية الصحية الأكثر شيوعاً الحرمان من الرعاية الصحية وفرض عوائق جائرة في تقديم الخدمات وتدني نوعية الرعاية وعدم الاحترام والإيذاء وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة والانتهاكات الصارخة للاستقلالية والسلامة البدنية. فقد أظهرت الأدلة أن حالات التدخل الأفضل هي تلك التي تستند إلى نهج قوي قائم على حقوق الإنسان وتقديم الرعاية الصحية الجيدة في الوقت المناسب ودون تمييز.

## جيم - مداخلات ممثلي الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول التي لها مركز المراقب والمراقبين الآخرين

٢٣- قُدمت في المناقشة التي تلت مساهمات بالترتيب التالي من ممثلي البرازيل باسم كولومبيا وموزامبيق والبرتغال وتايلند، وباكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، والجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والكويت باسم مجموعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والبرتغال باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، ومصر وبولندا وكولومبيا والمغرب والهند والولايات المتحدة الأمريكية وشيلي والدانمرك وباراغواي وإستونيا، وسانت كيتس ونيفيس، وناميبيا والسلفادور وسويسرا وموناكو وجمهورية إيران الإسلامية وملاوي وبنما وأستراليا والنمسا وإكوادور وأوروغواي وكوبا. ولم تُقدّم بعض المساهمات نظراً لضيق الوقت ومنها مساهمات الاتحاد الروسي وإثيوبيا وألبانيا وأنغولا وبلجيكا وبيلاروس وتايلند وتونس والجزائر وجزر البهاما وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا وسوازيلند والصين وفرنسا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفييت نام وقيرغيزستان والكرسي الرسولي وليسوتو وماليزيا وهولندا.

٢٤- وأسهم في المناقشات ممثلو المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التالية: مؤسسة إليزابيث غليزر لمكافحة إيدز الأطفال (في بيان مشترك مع مؤسسة كاريتاس والمنظمة الدولية للرؤية العالمية)، والمركز المعني بحقوق الإنجاب (في بيان مشترك مع شبكة أثينا والجماعة الدولية للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة العيش الإيجابي) والرابطة الدولية للحد من الأضرار والتحالف الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (في بيان مشترك مع الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفة الجنسين والمجلس الدولي لمنظمات خدمات الإيدز والشبكة القانونية الكندية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والشبكة العالمية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والجمعية الدولية للإيدز وشبكة دعوة الجذات والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية) وجمعية الشابات المسيحية العالمية والمنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية.

٢٥- وتناول الكلمة أيضاً برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية. ونظراً لضيق الوقت، لم تقدم مساهمات المنظمة الدولية لقانون التنمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكنها سُجلت أيضاً.

٢٦- وأكد جميع المتكلمين مجدداً التزامهم بالقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهناك توافق في الآراء واسع على أن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صلب الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى القضاء على هذا الوباء. وأكد عدة مندوبين أن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيقضي الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق

الإنسان وتعزيز فرص حصول الجميع على الرعاية الصحية والعلاج والأدوية. وشددوا على أهمية التعاون الدولي في هذا المجال حيث أشار البعض إلى أن على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده وتعزيز تعاونهم في مجال حصول الجميع على الأدوية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة لكي لا يُترك أحد لمصيره. وأكد المتكلمون أنه ينبغي إعمال حق الإنسان في الصحة للجميع بدون تمييز ويمكن للدول أن تستفيد من أوجه المرونة المتاحة بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتصل إلى الكثيرين من المحتاجين الذين لم تتح لهم بعد إمكانية الحصول بكلفة معقولة على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة.

٢٧- وأكد عدة متكلمين أهمية القضاء على أفعال التمييز والوصم والعنف المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبيّنوا ضرورة وضع نُهج مصممة خصيصاً لاستهداف الأشخاص المعرضون بشدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمن فيهم الأطفال والمراهقون والنساء والفتيات والمشتغلون بالجنس والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن ونزلاء السجون. وأكد جملة متكلمين أهمية إلغاء القوانين العقابية ضد الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنها، على سبيل المثال، القوانين التي تجرم في جملة أمور متعاطي المخدرات والعلاقات الجنسية المثلية والمشتغلين بالجنس وحالات عدم الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية أو التعرض له أو نقله. وأشار أيضاً إلى أن النهج العقابية فيما يتعلق بتعاطي المخدرات تعوق الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٨- وأشار المتكلمون إلى أنه لا بد من تعزيز التركيز على القضايا الجنسانية بغية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بفعالية وبلاستناد إلى حقوق الإنسان، والقضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠. وحددوا عوامل عدم المساواة على أساس نوع الجنس والتمييز والعنف كعوامل تسبب في استمرار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأكدوا أن من الضروري وضع حد للتمييز الجنساني، بطرق منها على سبيل المثال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في المجتمع وضمان التمتع بالحق في الصحة الجنسية والحق في الصحة الإنجابية. وأشار بعض المتكلمين أيضاً إلى التزام الدول باحترام حق الطفل في الصحة وحقه في الحياة من خلال بحث معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وسنّ تشريعات صارمة لمكافحة استغلال الأطفال. ووجه آخرون الانتباه إلى حماية حقوق الإنسان في العمل باعتبارها عنصراً محورياً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بطرق منها تنفيذ المعايير الدولية التي توفر الحماية من التمييز في مكان العمل وتحظر الاختبار أو الفرز الإلزاميين للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية بوصفهما شرطاً مسبقاً للتوظيف.

٢٩- ووصف الكثير من المتكلمين جهودهم الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة من أجل وضع حد لتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذكروا أمثلة محددة على التقدم المحرز على المستوى الوطني الناتج عن استخدام استراتيجيات ونهج قائمة على أساس حقوق الإنسان. وتمثل

في جملة أمور منها زيادة الموارد المخصصة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، ونهج الشراكة المتعددة القطاعات والإقليمية وغيرها من النهج إلى جانب التخطيط الاستراتيجي المتكامل عبر قطاعات الخدمة، وتوفير الاختبار الطوعي والمجهول الهوية والمجاني لفيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة المجاني والفعال إلى جميع المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وإتاحة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للجميع وعلى برامج الوقاية، والاستراتيجيات المتعلقة بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والبرامج الرامية إلى منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والبرامج المخصصة لمعالجة الوصم والتمييز، والنهج التشاركية المجتمعية الرامية إلى الوقاية والعلاج والرعاية التي يُعتبر فيها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءاً من الحل عوضاً عن أن يكونوا المشكلة.

٣٠- ووصف متكلمون آخرون التحديات القائمة التي لا تزال تعوق إمكانية حصول جميع المحتاجين على الرعاية الصحية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وأشاروا إلى أن الأسباب التي تجعل الكثيرين من الأشخاص لا يزالون متروكين لمصيرهم في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشمل عدم كفاية الموارد والقدرات على المستوى الوطني وارتفاع أسعار العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والتشخيص وعدم كفاية التقدم المحرز في مجال التعاون الدولي بشأن الحصول على الأدوية. وأكد المتكلمون أيضاً أن التصدي للتمييز، الذي لا يزال السبب وراء ارتفاع معدلات الإصابة، مسألة صعبة. وأشار بعض المتكلمين إلى أن التشريعات والسياسات لا تكفي للتصدي للتمييز وغيره من العوامل المحركة لتفشي الوباء. وإضافةً إلى ذلك، شدد المتكلمون على أن حالة بعض الفئات الضعيفة جعلت من الصعب جداً ضمان إمكانية حصولها على العلاج اللازم لفيروس نقص المناعة البشرية والتمسك بحقوقها في الصحة الجنسية والإنجابية. ولاحظ البعض أيضاً أن "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز"، الصادر في عام ٢٠١١، لا يزال إطاراً هاماً متفقاً عليه يؤكد مجدداً "ضرورة وفاء جميع البلدان بالالتزامات والتعهدات الواردة في هذا الإعلان بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً".<sup>(٢)</sup>

## ثالثاً - الاستنتاجات

٣١- أكد المشاركون في حلقة النقاش مجدداً في تعليقاتهم الختامية ضرورة تعزيز الرعاية الصحية الجيدة والقضاء على الوصم والتمييز من خلال نهج عملي يسترشد بحقوق الإنسان. وشددوا على أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحققت أيضاً حالة عدم التمييز والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، أوصى المشاركون بالأخذ بنهج طويل الأجل ينطوي على النهوض بحقوق الإنسان كأولوية

(٢) انظر الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٧.

واتخاذ إجراءات تستهدف الجماعات والفئات السكانية الأشد تضرراً وإيلاء الأولوية للتحديات والفرص القانونية. وذكر المشاركون غانا وموزامبيق باعتبارهما مثالين على البلدان التي أحرز فيها تقدم في مجال حقوق الإنسان من خلال التدابير التشريعية وحثوا المنطقة الأفريقية على معالجة المسائل الجنسانية والمسائل الرئيسية الأخرى التي يكون فيها للمعتقدات والممارسات التقليدية دور تؤديه انطلاقاً من أن الضرورة تقتضي إنقاذ الأرواح البشرية.

٣٢- وحث المشاركون الدول على مناهضة الضغوط الاقتصادية والسياسية ووضع الناس في المقام الأول والجمع بين إلغاء القوانين العقابية ضد الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض وبين زيادة تمويل النهج القائمة على حقوق الإنسان والحصول على ما يلزم من أدوية وعلوم وتكنولوجيات. وأشاروا إلى الحصول على العلوم والتكنولوجيا باعتباره قضية عالمية تتطلب تعاوناً دولياً. ولتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغاية العلاج ٩٠-٩٠-٩٠<sup>(٣)</sup>، لا بد أن يتعاون المجتمع الدولي لإتاحة الحصول على التكنولوجيات الجديدة. والقدرة على تحمل التكلفة والحصول على الأدوية هما تحديان رئيسيان من تحديات القضاء على الإيدز وغيره من الأوبئة العالمية. وحث المشاركون الدول على التحلي بالجرأة والاستفادة من أوجه المرونة التي يتيحها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وأشاروا إلى أنه ينبغي وقف العمل بالاتفاقات الإضافية لهذا الاتفاق لأنها تعوق الحصول على الأدوية وأكدوا أهمية عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية.

٣٣- وأكد المشاركون أن أهداف التنمية المستدامة تدعو إلى اتباع نهج متكاملة وشمولية وأن تلك النهج لا غنى عنها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وأشاروا إلى أن الأزمة الحالية في النظم الصحية وفي إمكانية الحصول على العلاج هي أيضاً فرصة للتصدي للإيدز يتعين تعزيزها من خلال التغطية الصحية الشاملة المقدمة على أساس المساواة والتضامن والتعاون وستمثل الأولوية فيها في عدم ترك أي أحد لمصيره.

#### رابعاً- موجز توصيات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٤- دعا مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٣٠ الجمعية العامة إلى أخذ هذا التقرير بعين الاعتبار قبل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقرر عقده

(٣) انظر [http://www.unaids.org/sites/default/files/media\\_asset/90-90-90\\_en\\_0.pdf](http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/90-90-90_en_0.pdf)

في عام ٢٠١٦ وفي أثنائه<sup>(٤)</sup>. وإضافة إلى ذلك، سلط قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٧٠ الضوء على أهمية مساهمة مجلس حقوق الإنسان في الاجتماع الرفيع المستوى. وبناءً على ذلك، يهدف موجز التوصيات هذا إلى دعم الالتزام بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ والإسهام في المناقشات التي تدور أثناء الاجتماع الرفيع المستوى.

٣٥- وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال يعد من بين أكبر التحديات في عصرنا وأن حياة البشر واحترام الكرامة البشرية في خطر. وهناك فرصة تاريخية سانحة اليوم لا يمكن التغريط فيها لوضع حد للإيدز قبل انقضاء حياتنا. وقد أحرز المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به على الصعيدين الفردي والجماعي. وقد كان التقدم المحرز متفاوتاً حتى الآن، ويتمثل التحدي الحالي في الوصول إلى الكثيرين الذين لا يزالون متروكين لمصيرهم. وقد ثبت أن فعالية الجهود الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى الآن تكون أشد ما تكون عندما تقوم على الحقوق. وإضافة إلى ذلك، ينبغي من باب احترام الكرامة البشرية تصميم عملية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جميع المستويات بطريقة يمكن بها معالجة أفعال الوصم والتمييز والعنف التي لا تزال تدفع عجلة تفشي الوباء. وشدد الفريق على أن العالم لن يفلح في القضاء على الإيدز بوصفه خطراً يهدد الصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠ بدون تجديد الالتزامات والجهود الرامية إلى تذليل العقبات، على المستوى القانوني ومستوى حقوق الإنسان، التي تجعل الناس عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتحول دون التصدي الفعال لهذا الوباء. وفي هذا الخصوص، سلط الضوء على خمس نقاط بارزة هي كالتالي :

(أ) يتسم وباء الإيدز اليوم أكثر من أي وقت مضى بالوصم والتمييز. ولا يزال الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية يتعرضون للوصم والتمييز في جميع القطاعات، بما في ذلك داخل الأسر والمجتمعات المحلية وفي أماكن العمل وأماكن الرعاية الصحية. ويواجه الأشخاص الذين هم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية درجات عالية من الوصم والتمييز، بما يشمل النساء والفتيات والمشتغلين بالجنس والمثليين والمزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن والمحتجزين. لذلك فإن القاعدة الأساسية للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ تكمن في التصدي للوصم والتمييز في جميع مجالات الحياة والمجتمع بما في ذلك أماكن الرعاية الصحية؛

(ب) تشكل التغطية الصحية الشاملة أمراً أساسياً في التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وينبغي أن يحصل كل شخص على العناية والخدمات الطبية

(٤) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٠ وقرار الجمعية العامة ٥٥٥/٦٨.

المناسبة. وأكثر من مجرد توسيع نطاق التغطية، سيكون من الأساسي تحقيق المساواة للجميع في الحصول على الرعاية الصحية. ويلزم تقديم خدمات صحية قائمة على الحقوق من أجل ضمان تيسر العلاج دون تمييز وتيسير الحصول عليه وتقبله وجودته. ولا بد من اتباع نهج خاصة للوصول إلى الفئات المهمشة وغيرها من فئات السكان الذين يُتركون لمصيرهم ويواجهون عقبات أكبر في الحصول على الرعاية الصحية وينبغي تمكين تلك الفئات من المشاركة في وضع سياسات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز وتنفيذها؛

(ج) يُعتبر الحصول على الأدوية للجميع ضرورياً للقضاء على الإيدز وإعمال الحق في الصحة. فالحرية العلمية التي أفضت إلى إحراز تقدم في التكنولوجيات الصحية تأتي مرتبطة بحق كل فرد في أن يكون قادراً على التمتع بفوائدها وتطبيقاتها. وينبغي عدم السماح بأن يكون لحقوق الملكية الفكرية الأسبقية على الصحة العامة وعلى حق جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الحصول على الأدوية المنقذة للحياة. ولأن الأدوات اللازمة للقضاء على الإيدز متوفرة، يجب أن تكون في متناول جميع من هم بحاجة إلى العلاج. وينبغي أن يكون لحق الإنسان في الصحة الأسبقية على الربح ومن الأهمية بمكان تسريع التعاون العالمي الذي يحمل تحولاً نوعياً بالاستناد إلى الهدف المشترك المتمثل في تمكين الجميع من الحصول على الأدوية.

(د) سيكون من الأساسي الحفاظ على الجهود الرامية إلى مراجعة وإصلاح القوانين والسياسات والممارسات التي تؤثر سلباً في التنفيذ الناجح والفعال والعادل لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج للمصابين به وغيرهم من الفئات السكانية الرئيسية، ورعايتهم ودعمهم، بما يشمل القوانين التي تجرم، في جملة أمور، متعاطي المخدرات، والعلاقات الجنسية المثلية، والمشتغلين بالجنس، وعدم الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والتعرض له ونقله.

(هـ) يلزم توسيع برامج حقوق الإنسان التي ثبت نجاحها في التصدي للتعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، وتذليل العقبات التي تعترض الحصول على خدمات العلاج والرعاية الصحية في حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتمويلها تمويلاً كافياً. وينبغي أن يشمل ذلك وضع برامج تهدف إلى القضاء على الوصم والتمييز في حق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه، وفي حق أسرهم، بسبل منها توعية أفراد الشرطة والقضاة وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على عدم التمييز والحفاظ على السرية وكفالة الموافقة المستنيرة ودعم الحملات الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان والإلمام بالنواحي القانونية وتوفير الخدمات القانونية ورصد تأثير البيئة القانونية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وفي توفير العلاج للمصابين به ورعايتهم ودعمهم.